معـــك على طريق اجتثـــاث الفســـاد

الخيار الشعبي الحاسم الذي عززته إرادة الجماهير اليمنية بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية- المتمثل في التمسك بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام مرشحاً للمؤتمر الشعبي في الانتخابات الرئاسية القادمة التي سيشهدها شعبنا اليمني في شهر سبتمبر القادم- يدل دلالة قاطعة على ما يحظى به المواطن علي عبدالله صالح من حب في قلوب كل أبناء الشعب اليمني قاطبة.. وفي نفس الوقت تقديراً لمواقفه الوطنية الشجاعة منذ مجيئه إلى الحكم بطريقة ديمقراطية وسلمية عبر الانتخاب الحر المباشر من قبل مجلس الشعب التاسيسي في ١٧ يوليو عام ١٩٧٨م وحتى اليوم والذي استطاع من خلالها ان يحقق للشعب اليمني العظيم اهم أهدافه الوطنية التي أعلنها يوم ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م وفي مقدمتها إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني وتحقيق العدالة والمساواة وبناء قوات مسلحة حديثة لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها وحل مشاكل الحدود مع الجيران وتحقيق نهضة تنموية كبيرة لم يسبق ان شهدها الشعب اليمني في تاريخه القديم والحديث. وإذا كان الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قد أعلن عن رغبته الجادة في التنازل عن حقه الدستوري الترشح لفترة رئاسية ثانية عملاً بما يقضي به دستور الجمهورية اليمنية الذي حدد الفترة الرئاسية في دورتين متتاليتين فإنما يعني ذلك احترامه للحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وهو إجراء لم يسبق لأي زعيم عربي ان فكر فيه وسلوك حضاري سبق إليه الرئيس علي عبدالله صالح كل نظرائه في المنطقة العربية.

احمد ناصر الشريف

ولولا اصرار جماهير الشعب اليمني على ممارسة الرئيس علي عبدالله صالح لحقه الدستوري المتمثل في الترشح لفترة رئاسية ثانية لما تراجع الأخ الرئيس عن رغبته هذه حرصاً منه على إرساء تقليد التداول السلمي للسلطة وتسليمها إلى الشعب ليختار من يراه مناسباً لقيادته بعيداً عن الانقلابات والمؤامرات للوصول إلى الحكم.. لكن لأن أبناء الشعب اليمني قد رأوا أن اليمن مايزال بحاجة لقيادة هذا القائد الفذ لإكمال المسيرة خلال السبع السنوات القادمة لأنه الأقدر على قيادة السفينة وإيصالها إلى شاطئ الأمان والأقدر على اتخاذ القرارات الجريئة للقضاء على الفساد واجتثاثه من جذوره وتقديم المفسدين للمحاسبة وتحقيق الإصلاح الإداري والمالي والاقتصادي الذي سيكون الشعار العملي للمرحلة القادمة إن شاء الله فقد تمسكوا به قائداً وزعيماً ولن يخيب أملهم أبداً.

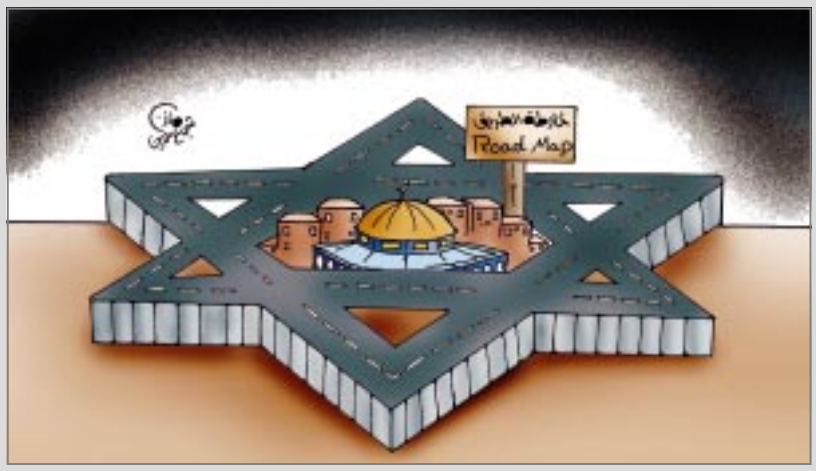

«الناس» وحميد الاحمر!!

عبدالولي المذابي

■ من جديد تطل علينا صحيفة «الناس» من بين إعلانات القدرة الجنسية التي تغطي صفحتها الأولى لتقول لنا من هو رجل المعارضة القوي ومن هو الرئيس القادم الذي ليس سوى ولي نعمتها رجل الأعمال الشيخ النائب القيادي المعارض في حزب والده «حميد الأحمر» وتتفخ «الناس» في فبركة التصريحات الرنانة للشيخ حميد كي تجعل منه حديث المقايل، ورجل السياسة الفهيم صاحب الخبرة والرؤية العميقة لإصلاح الوطن.

ومن يستمع إلى خطاب الصحيفة وهي تتحدث عنه يظن أن الرجل صاحب جولات وصولات في الخطاب السياسي، وهو مالايمكن فهمه بالمقارنة مع الدور الذي يلعبه في مجلس النواب، الذي يشهد غياباً دائماً وصمتاً مطبقاً من الشيخ حميد، وهو ما يفسر حقيقة وصوله إلى مجلس النواب، بالاتكاء على الثقل القبلي والسياسي لوالده الشيخ المناضل عبدالله بن حسين الأحمر.

ويؤكد العارفون بحقيقة الوزن السياسي للشيخ الصغير أنه ما كان ليصل إلى هذا المجلس لو كان ترشح خارج دوائر محافظة عمران ومديرية خمر تحديداً..

وبالمثل ما كان له أن يصبح سياسياً بارزاً في حزب الإصلاح بدون أن يكون والده رئيس الحزب، وبعيداً عن توصيف حميد الأحمر بين رجال السياسة يمكن توصيفه ضمن رجال الأعمال الذين استطاعوا أن يشكلوا امبراطوريات اقتصادية يتحدثون من خلالها عن الأوضاع المعيشية الخانقة التي يعاني منها السواد الأعظم دون أن يفكروا بإيجاد حلول أو يقدموا مساعدات لأبناء الشعب لاخراجهم من «النفق المظلم»، لتكون أفعالهم متوافقة مع الضمير الحي الذي يتدلى من أفواههم وهم يتحدثون عن فقر الشعب.

قد تكون صحيفة «الناس» معذورة وهي تتحدث بلسان المديح عن الشيخ الصغير-في السن- كونه يغدق عليها مستغلاً ظروف الصحافة الأهلية السيئة لكي تكون بوقاً له يصفه بما ليس فيه، ولكن هذا لايبرر لها أن تزور رأي الناس وهي تقدم الشيخ في المراتب الأولى شعبية.

ومن جديد تقدم الصحيفة استطلاعاً مشبوهاً للرأي على غرار سابقه الذي فنده مصممه والمشرف عليه الدكتور محمد الفقيه متهماً الصحيفة بالتزوير في نتائجه، بغرض التقليل من شعبية الرئيس علي عبدالله صالح.

والاستطلاع الجديد كتب بانحياز واضح إلى مصدر التمويل ليظهر فيه الشيخ حميد أبرز المنافسين للرئيس علي عبدالله صالح في الانتخابات الرئاسية، وشهدت صحيفة «الناس» أن الشخصية التي تملك الإمكانات والقدرة على منافسة الرئيس تتمثل في الشيخ حميد الأحمر بحصوله على (٤١٪) من إجمالي عدد «العينات»- على ذمة الصحيفة وموقعها الالكتروني- متقدماً بذلك على رجالات السياسة المخضرمين، حيث حصل الشيخ الزنداني في رأي الصحيفة على (٢٤٪) وحصل رئيس الوزراء السابق فرج بن غانم على (١٦٪) بينما حصد الرئيس السابق علي ناصر محمد تأييداً بنسبة (١٠٪) فيما رئيس الوزراء ورئيس البرلمان السابق الأمين العام للحزب الاشتراكي حالياً الدكتور ياسين سعيد نعمان لم تتجاوز نسبة تأييده (٦٪) فقط.

وبالاعتماد على هذه المهزلة نستطيع أن نقول للشيخ حميد مبروك «ضاعت فلوسك».. وليتك أنفقتها على ما ينفع الناس بدلاً من هكذا تدمير لضمائر (الناس) واللعب على أوتارهم الحساسة حد السخرية المتبادلة.

● آخر تقليعة للشيخ حميد يبدو أنها خرجت من إدراكه بمدى السخرية من طموحاته التي تفاعلت معها صحيفة «الناس» حتى وصلت إلى أعلى مستويات الولاء المتبلد، وظهرت كنوع من الاستهزاء من تلك الطموحات المشروعة للشيخ حميد الذي أعلن ما أسماه مبادرة اقترح فيها تأجيل الانتخابات الرئاسية لمدة عامين يتم خلالها إجراء تعديلات دستورية تهيئ لانتخابات رئاسية لايشارك فيها والده الشيخ عبدالله أو الرئيس صالح وكل رؤساء البلاد والحكومات وإخوانهم وأبناؤهم بشكل طوعي، حسب قوله..

مقترح حميد الأحمر يبدو من خلاله طبيعة علاقته مع والده الذي سبق أن سفه رأيه عندما دعا إلى ثورة شعبية، ولكن حميد تمرد وقال (لن أعيش في جلباب أبي)..

هنيئاً للناس هذا الشيخ الثائر وهنيئاً له تلك الصحيفة المحترمة.

اتفاق المبادئ.. جولة من جولات النصر الديمقراطي

■ في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، أخذت الساحة السياسية العربية تشهد حضوراً متصاعداً وغير مسبوق لمصطلحات «الإصلاح السياسي» و«التغيير السياسي»، اتساقاً مع تزايد الضغوط والاملاءات الغربية سيما الأمريكية منها والمطالبة بإحداث إصلاحات شاملة من شأنها تجفيف منابع «الإرهاب» والحد من عوامله وأسبابه.

ومع أن فكرة الإصلاح في التوجهات الغربية تتركز أساساً على مايبدو في جانب مايمكن وصفه بـ«الإصلاح الديني»، الذي يهدف في المقام الأول إلى احتواء الحركات الإسلامية التي تتزعم المعارضة في أكثر من بلد عربي، إلاّ أن غالبية هذه الحركات خصوصاً في شقها الاخواني، قد قررت وإلى جانب أطياف أخرى من قوى المعارضة ركب هذه الموجة من التوجهات، واخذت هذه القوى في تعبئة نفسها والجماهير من حولها في المناداة بالإصلاح حيناً وبالتغيير السياسي حيناً آخر، وبشكل يتجاوز مبادرات الإصلاح وحدودها التي سمحت بها الأنظمة الحاكمة، والتي لاتلبي تطلعات هذه القوى المتعطشة للحرية بعد عقود من القهر والتسلط، وبالتالي فبدلاً من ان تشكل هذه المبادرات للإصلاح مدخلاً للمصالحة بين هذه الأنظمة وقوى المعارضة، جرت الأمور على نحو معاكس وكرست من نطاق المخاصمة.

د. قائد محمد عقلان

فضلاً عن ذلك فلم تقتصر الآثار السلبية هذه على ساحة دون غيرها، بل ألقت بظلالها سلباً ربما على كل المبادرات والمحاولات الإصلاحية العربية الأخرى، وضغوط الدفع الخارجي كونها بدت تصب في صالح القوى الإسلامية التي ليست على وئام مع معظم الأنظمة العربية القائمة ومحاطة أيضاً بهالة من الخوف والازدراء الغربي.

أما بالنسبة للمشهد السياسي في اليمن في هذه الزاوية، فنجد أنه على الرغم من أن منهج المصالحة والوئام لا المخاصمة هو النمط الغالب على مجرى العلاقة بين نظام الرئيس علي عبدالله صالح وقوى المعارضة سيما الإسلامية منها، التي حظيت ومازالت كذلك بالدعم والرعاية من قبل الرئيس علي عبدالله صالح وتتمتع بهامش كبير من الحرية السياسية والتنظيمية والمؤسسية على خلاف كثير من نظيراتها الأخرى من القوى والحركات الإسلامية التي منيت بالقمع والاقصاء في أكثر من دولة.

زد على ذلك أن منهج الديمقراطية والإصلاحات السياسية والاقتصادية الذي يعد اليوم مطلب الكثير من قوى المعارضة العربية ومبعث هيجانها، قد شرعت به اليمن وبمبادرة ذاتية منها منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم تلازماً مع قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م أي قبل أن يذيع صيت الديمقراطية في المنطقة أو يأمر بها الآخرون بيد ان قوى المعارضة اليمنية وفي مقدمتها حزب «التجمع اليمني للإصلاح» يبدو أنها قد فشلت في إدراك مثل هذا الفارق الجوهري والمميز لليمن عن غيرها من البلدان العربية الأخرى، وبلورة منهج عمل سياسي معارض يتفق وهذه الخصوصية المتميزة، وشرعت منذ وقت مبكر من العام المنصرم في التدرج في مجاراة موجة النقد والاحتجاج التي تشهدها الساحة العربية والمطالبة بالإصلاح السياسي والتغيير السياسي، وربما كان نموذج منهج قوى المعارضة المصرية حاضراً لديها بشكل أو بآخر، سواءً من خلال الكتابات الصحفية أو الندوات وحلقات النقاش، وغير ذلك من التصريحات الحزبية التي ركزت بشكل كبير على منصب رئيس الجمهورية وصلاحياته ومدته، واحتمالات التوريث للسلطة، وقد تبلور ذلك في نهاية المطاف بمشروع «اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني» الذي برز في نوفمبر ٢٠٠٥م، الذي جمع بين خمسة أحزاب معارضة بزعامة حزب «التجمع اليمني للإصلاح».

وعلى الرغم من ان المشروع قد تضمن الإصلاح في عنوانه إلاّ أنه في مضمونه بدا أقرب للمطالبة بالتغيير السياسي منه للإصلاح السياسي، كونه قد استهدف منصب رئيس الجمهورية تحديداً وتجريده من الصلاحيات وتحويله إلى منصب رمزي أو بروتوكولي على غرار ماهو قائم في بريطانيا، وهي فكرة تنطوي على جدل واسع من حيث مدى ملاءمتها لواقعنا اليمني- لسنا بصدد مناقشتها هنا- فضلاً عن ذلك فقد انطوى المشروع على مقدمة عامة غارقة في العمومية ومفرطة في الاطلاق في التصوير السلبي لمختلف الأوضاع القائمة، مثلت استفزازاً حاداً وغير مسبوق للنظام القائم، لايتفق والمدخل الموضوعي المفترض للمطالبة بالإصلاح.

وفي سياق ذلك رعت أحزاب اللقاء المشترك مجتمعة ومنفردة حملة إعلامية وفكرية وتنظيمية نشطة شملت معظم المدن اليمنية الرئيسة، بهدف حشد الشعبية والتأييد لهذا المشروع من خلال التصوير المبالغ فيه عادةً لتردي الأوضاع وانتشار الفساد، وأخذت وتيرة هذه الحملة في التصعيد تسير بتوازٍ مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة المقرر اجراؤها في سبتمبر المقبل.

ولذا فقد انصب الجزء الأكبر من هذه الحملة على عملية التحضير والإعداد لهذه الانتخابات، و«اللجنة العليا للانتخابات» بوصفها غير صالحة لرعاية هذه الانتخابات كونها غير حيادية وخاضعة «للمؤتمر الشعبي العام» الحزب الحاكم، ولذا فقد راوحت مطالب اللقاء المشترك بين تعديل هذه اللجنة أحياناً وتغييرها حيناً آخر، بما يضمن حياديتها أو توازنها مع خارطة القوى السياسية، وذلك كشرط مسبق لخوض العملية الانتخابية، مالم فإن أطراف اللقاء ستكون معنية باللجوء إلى خيارات سلبية أقلها الدعوة إلى العصيان المدني أو المقاطعة لهذه الانتخابات، بل برز تيار متهور وديموجوجي آخذ يوسع من قائمة هذه الخيارات ويسوق بشكل أو بآخر لأعمال العنف المجتمعي ويستحضر شبح الحروب الأهلية، ونبش ملفات الماضي بصورة انتقائية ومغرضة.

وفي مقابل ذلك التزم حزب «المؤتمر الشعبي العام» في الغالب الأعم بسياسة تسامح كبيرة تجاه هذه الحملة الإعلامية على الرغم من ان بعضها قد تجاوز لغة المنطق وأساليب التهذيب الاجتماعي المفترضة، بل رعى العديد من جولات الحوار والتفاهم مع أطراف اللقاء المشترك العقيمة النتائج بالطبع.. إلاّ أنه في الوقت ذاته، وعلى ما يبدو قد أخذ جزئياً احتمالات تفاقم هذه الحملة نحو الأسوأ كما يريد البعض على محمل الجد وأخذ يستعد لذلك من خلال الرفع من جاهزية الأجهزة الأمنية.. بما يتفق ومسؤوليته في هذا الجانب.

وقد أخذ هذا المشهد من التصلب في المواقف بين كلا الطرفين (أحزاب اللقاء المشترك وحزب المؤتمر) يشتد مستقطباً معه المزيد من رموز وأنصار التشرد والمواجهة دون تقدم يذكر على الرغم من أنه لم يعد هناك سوى أقل من نصف شهر لفتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية.. وفي هذا الوقت الحرج برز الرئيس علي عبدالله صالح بوصفه- كعادته- رجل المواقف الصعبة، وبادر برعاية الحوار بين الطرفين والوصول إلى «اتفاق المبادئ» في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والذي أقره ٢١ حزباً: المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي والتجمع الوحدوي اليمني، وذلك بعد أن أوشك المسرح السياسي على التصدع والانقسام.

وقد تضمن الاتفاق ١٢ بنداً لعل أبرزها: إضافة عضوين من اللقاء المشترك إلى قوام اللجنة الحالية للانتخابات، وتشكيل اللجان الانتخابية القادمة على أساس ٥٤٪ للمؤتمر و٤٦٪ لأحزاب اللقاء المشترك، وتشكيل فريق عمل قانوني لفحص السجل الانتخابي، وضمان حيادية الإعلام الرسمي والمال العام والقوات المسلحة والأمن.. وغير ذلك من الضمانات القانونية والسياسية.

وفي واقع الأمر على الرغم من أن الاتفاق قد صب في معظمه لصالح مطالب اللقاء المشترك، إلاّ أن أي تقييم لهذا الإنجاز السياسي والحضاري يجب ان يتعدى هذه الرؤية الضيقة إلى رؤية أوسع آفاقاً ترتقي إلى مستوى الحدث وأهميته لليمن وتجربتنا الديمقراطية، ومن هذا المنطلق نرى أن هذا الاتفاق مثل سهماً إضافياً في جعبة فريق أنصار الديمقراطية والحوار في كلا الطرفين، وفي الوقت ذاته وجد صفعة قوية لتيار الغُلاة والمتشددين وغيرهم من أعداء الديمقراطية وأنصار الحروب وموجي الفتن.

هذا من جهة ومن جهة أخرى شكل هذا الاتفاق أيضاً وبطريقة غير مباشرة ضربة موجعة لمشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي، الداعي أساساً إلى إلغاء دور واختصاصات رئيس الجمهورية من الناحية الموضوعية، إذ أن ما قام به الرئيس علي عبدالله صالح من دور إيجابي في حل هذه الأزمة، وغيرها من المواقف والأزمات السابقة في التاريخ السياسي اليمني المعاصر، قد أثبت بما لايدع مجالاً للشك أن اليمن بتركيبته الاجتماعية والسياسية المعقدة نسبياً، وحداثة تجربته الديمقراطية، وهشاشة مؤسساته الدستورية الوليدة، مايزال بحاجة ماسة إلى رئيس دولة قوي الشخصية تمكنه من مغالبة هذا الواقع وقيادة المسيرة التنموية والديمقراطية والانتصار لها إذا ما تعرضت للانتكاسة أو الانهزام وصولاً بها إلى بر الأمان في مثل هذه المرحلة من التحولات، بغض النظر عمن هو شخص الرئيس.

وهذا يعني على خلاف ما ورد في مشروع اللقاء- أنه من المبكر جداً الحديث عن الاستغناء عن مثل هذا الدور للرئيس والتعويل كثيراً على النظام البرلماني، على غرار ماهو قائم في بريطانيا انسياقاً وراء منهج المقارنة المضلل عادةً، فإذا كان البرلمان البريطاني- كما يقال- يستطيع فعل كل شيء ماعدا تحويل المرأة إلى رجل والرجل إلى امرأة، فإن مجلس النواب في بلادنا مع احترامنا له، لاتزال ساحته تشهد تصعيداً مستمراً لترحيل القيم والعادات القبلية وأساليب الفصل العشائري، بما في ذلك مشاهد الثيران الهائجة التي لم يسلم منها حتى ضيوف بلادنا من الصحفيين الأجانب.

القائد وتحديات الأمن القومي

د. محمد الحميدي

■ مما لاشك فيه ان الأمن القومي وقت تسلم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح السلطة واجه تحديات جادة وحادة، فيما يتعلق بأمن اليمن السياسي والأمني والعسكري والاجتماعي، فثورة ٢٦ سبتمبر أفضت إلى حرب أهلية مفتوحة، وانقسامات في اللحمة الوطنية، وخلقت مشاكل اقتصادية وأمنية واجتماعية صعبة، مازالت تحدياتها قائمة..

وفي بداية السبعينيات وبعد ان استقل الجزء الجنوبي من الوطن دخلت اليمن بشطريها في نزاع سياسي تحول إلى مواجهة مسلحة، بسبب الصراع على السلطة، وكيفية إدارة شئون الدولة وزادت حدة الأزمة بين نظامي صنعاء وعدن على إثر اغتيال ثلاثة زعماء في أقل من سنة، الأول الرئيس إبراهيم الحمدي في ظروف غامضة والثاني الرئيس أحمد الغشمي بحقيبة ملغومة انفجرت في مكتبه بعد ان أرسلت إليه بواسطة مندوب كان يعتقد انه يمثل الرئيس سالم ربيع علي، الذي لقي حتفه هو الآخر على إثر انقلاب حزبي صغير داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، ومحصلة ما سبق سيادة العنف السياسي، وتدهور الأمن الاقتصادي وتهديد الأمن العسكري، وظلت الأوضاع الأمنية اليمنية متأزمة حتى ظن المراقبون للشأن اليمني داخل الوطن وخارجه أن الأمن القومي يواجه أزمة خانقة والحرب الأهلية المفتوحة قادمة، وشاءت الأقدار ان تخيب تلك الظنون وان يبدأ المجتمع اليمني صفحة من أهم صفحاته التاريخية، بعد ان تحقق له الانتقال من واقع العنف والاغتيالات السياسية إلى واقع السلم الاجتماعي، والأمن الوطني.

جاء ذلك بعد أن وافق الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله، على تحمل أعباء الوطن الثقيلة واستلام السلطة في جو مشحون بالقلق الشعبي والانفلات الأمني والسياسي والاقتصادي، تزامن مع ذلك الخوف من فراغ دستوري عندما اتضح ان أياً من القيادات والشخصيات العسكرية والمدنية تباعدت عن السلطة وكرسي الحكم الذي أدرك فخامته حفظه الله، انه مفخخ وانه يتطلب بدايةً حمايته، وقد وصف الرئيس علي عبدالله صالح حفظهالله من يحكم اليمن في تلك الفترة كمن يقف على الثعابين.

وقال أيضاً بخصوص ذلك كنت أعلم بصعوبة المهمة وأحس ان فقداني لحياتي سيكون في أية لحظة، لكن التضحية لإنقاذ الوطن واجبة.. في المقابل ساد الاعتقاد ان القائد الجديد أيامه معدودة ونظامه قد يسقط في أية لحظة، لكن الواقع جاء معاكساً لما كان معتقداً، فقد استطاع الرئيس علي عبدالله صالح الحفاظ على مركزه وتأمين نظامه، ومواجهة تحديات الأمن القومي المختلفة التي تلاشت في ظل قيادته.. لذلك من منطلق ما سبق نقول ان قيادة الرئيس علي عبدالله صالح غاية وطنية ومصلحة قومية.

الانتخابات الرئاسية والنظـرة المسـتقبلية

■ شيء عظيم أن يعلن فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح قبوله للترشيح للانتخابات الرئاسية القادمة، لأنه قد أكرم من قبل الجماهير التي خاطبته بالعدول عن إعلانه عدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية التي ستتم في شهر سبتمبر القادم.. وهو ما يعني أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستكون انتخابات حضارية قائمة على التعددية والديمقراطية ومرتبطة بالتنسيق والتكامل بين اللجنة العليا للانتخابات واللجان التابعة لها وبين الأحزاب السياسية المتعددة دون زوابع جانبية تؤثر على سير الانتخابات..

علي صالح الجمره

كما أن الجمع بين الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية تعطي زخماً أوسع وبُعداً حضارياً أشمل، ذلك أن المواطن سينتخب رئيس الدولة وفي نفس الوقت سينتخب ممثله في مجتمعه المحلي المنوط به تمثيل المواطن في إدارة منطقته ومديريته بما يحقق التنمية المحلية المستديمة والخدمات الضرورية للمجتمع المحلي.. فالجمع بين الانتخابين يجعل المواطن في وضع المتأمل المفكر عن حقيقة دوره في الحياة، وعما أنجزته الثورة اليمنية وحققته من مكاسب اجتماعية وثقافية وتربوية..

فالمواطن اليوم يختار حاكمه بنفسه كما يختار إدارته المحلية.. فلم تعد السلطة الحاكمة سلطة فرض وإملاء وتحكم بقدر ماهي سلطة يختارها المواطن وتحكم باسمه وتمارس سلطتها بحسب الدستور والقانون..

هذا جانب من جوانب العمل الديمقراطي، أما الجانب الآخر فهو إمكانية التقويم لعمل السلطة التنفيذية عن طريق الشفافية المالية والإدارية ووضوح الموازنات المرصودة للمشاريع التنموية والخدمية، وبالتالي إمكانية إجراء الرقابة والمحاسبة للقائمين عليها في حالة إخلالهم بأمانة المسئولية الملقاة على عواتقهم، وهذا الجانب يتجذر يوماً بعد يوم بفضل ترسيخ العمل الديمقراطي على المستوى المحلي والوطني..

صحيح أنه بحاجة إلى وقت ليتمكن من الثبات والديمومة، لكنه أصبح مطلباً مهماً على كافة المستويات، كما أنه حديث الساعة للقيادة السياسية والحزبية والاجتماعية، لأنه لايمكن محاربة الفساد وإصلاح المفسدين إلاّ بتجذير الشفافية المالية والإدارية وجعلها أساس بنية العمل الإداري التنموي والخدمي وأساس إدارة كافة المؤسسات الاقتصادية والخدمية، وإدارة الوزارات والمصالح الحكومية المتعددة..

فمحاربة الفساد تبدأ من وضوح الرؤية لما اعتمد من مال لإدارة الدولة، وما رصد للمشاريع وما تم تنفيذه منها وما لم يتم تنفيذه.. وهكذا تتم المراجعة لكافة بنود الموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة بها ليتم التأكد من سلامة المعاملات ومن جودة التنفيذ في الزمن المحدد وفي المواقع المحددة وبالكميات والمواصفات المحددة..

النظرة المستقبلية للتنمية المستديمة في اليمن تقوم على مبدأ الشفافية وعلى تنمية الكادر البشري المحلي وتأهيله وتدريبه ليكون متقناً لأداء عمله ومهنه.. وبالطبع فإنه في حالة الالتزام بها والتنفيذ لذلك من كافة أجهزة الدولة والحكومة سيكون غداً أفضل من اليوم وسيتحقق الخير لكافة أبناء الوطن.. ولاشك أن الأخ الرئيس يعطي هذا الجانب أهمية كبيرة فخطاباته وتصريحاته وأحاديثه الصحفية والإعلامية تؤكد على ذلك..

فإلى الأمام أيها الأخ الرئيس أمض في طريق بناء اليمن الواحد بروح الفريق المتكامل الواعي لأهمية تضامنه وتكامله معك في بناء يمن الخير والعطاء.

روشتة مرورية

عبدالقادر الشيباني

■ تطالعنا أخبار المرور- كل يوم- عن وقوع حوادث مروعة بسبب السرعة الزائدة وانحراف السيارة عن خط السير الطبيعي، وقد اشير إلى هذه الظاهرة الخطيرة في مواضيع كثيرة على صفحات الصحف.

● ومن الحوادث المروعة القريبة ما وقع في مدينة المعلا لأسرة كاملة، وهي عائدة من حفل زفاف، والمعروف ان حوادث المرور في مثل هذه المدن كالمعلا والتواهي أو كريتر قليلة جداً أو قل كانت لاتذكر.

● والدليل على كثرة هذه الحوادث المؤلمة ما نشاهده في المساجد عقب كل صلاة من قيام المعوقين لطلب الإعانة.. أو من المستجدين من المحسنين بالتبرع للمسجونين الذين تسببوا في وقوع الحوادث.

● فكم من حوادث يومية نُشاهد في الطرق الطويلة الرئيسية بين المدن البعيدة.. أو بين منطقة واخرى قريبة.. حتى في الخطوط الداخلية للسير، نشاهد من وقت إلى آخر الصدام المروع، ووقوع ضحايا بينهم نساء وأطفال، سيما إذا كان السائق يسير بسرعة جنونية.. أكثر من السرعة المسموحة وأكثر مما تقتضيه قدرة السائق.. وحال السيارة وطبيعة الطريق، والوقت الذي تسير فيه.

● فهل كل من يمسك بالمقود وينطلق بسرعة كما يشاء وهو لم يكن قد استكمل بعد التمارين المسموحة: هل يصلح هذا لأن يقود سيارة؟!

● فالشخص السائق أياً كان صغير السن أو كبير السن حينما يقوم بقيادة السيارة فإنه يضطلع بمسئولية كبيرة وخطيرة، تتمثل في الحفاظ على حياته وحياة الركاب.

● والمعروف أن أولى الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الحوادث انحراف السيارة عن خطها، وفي حالة سرعة غير متوازنة، أو حدوث خلل فيها خلال السير ما يؤدي بها وبركابها إلى الموت أو التعرض لأضرار جسيمة وإصابات خطيرة تؤدي بالبعض إلى الشلل والإعاقة طول الحياة..

والخطأ ان السائق في كثير من الأمور لايتورع ولا يتبع الإرشادات المرورية، والتعليمات الصادرة وهو يعرف ان المنعطفات الحادة التي تقع عندها الحوادث خطيرة، فلماذا لايخفف من السرعة أو يستعمل المنبه حتى في حالة خلو الطريق من الزحمة.. والالتزام بخط السير بصورة أدق، ليضمن السلامة له ولجميع الركاب.. هذه كلها بدهيات معروفة للجميع وإن كان كثيراً ما يخالفها التطبيق.

● ولا ندري هل جهات الاختصاص تتسامح مع المخالفين فإن بعض المخالفين لايأخذون جزاءهم فالمسألة كلها (بالحنيص) كم يدفع ولكن تبقى المشكلة إذا لم تتخذ الإجراءات الحاسمة والعقوبات الصارمة لوضع حد للاستهتار بأرواح البشر.

● فعلى أجهزة المرور أن تتصرف بحزم حتى لاتزيد الحوادث، وان تحرص بشدة على تطبيق القوانين.